حول ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة في مصر

بقلم: شيوعي مصري

ان القانون الاساسي للنظام الراسمالي، هو تحصيل اقصى الارباح الممكنة ، وتلجا الطبقة الراسمالية السائدة من اجل ذلك ، الى الاستثمار المباشر لقوة العمل ، والى الافتطاعات التي تحصل عليها من الفلاحين والبرجوازية الصغيرة ، عن طريق قوانين السوق التي تعمل لصالحها . فالراسمالي يصل الى اعلى تحكم له في ظل الراسمالية الاحتكارية، وتؤدي القوانين التلقائية للنظام الراسمالي الى ازمات الانتاج والتصريف . وبشكل جنوح الاسعار نحو الارتفاع احد مظاهر ازمات النظام الراسمالي ، حيث لا يستطيع الحفاظ على اعلى الارباح بدون العمل على رفع الاسعار كاحد الاساليب لاقتطاع هذه الارباح من كافة الطبقات الشعبية . فيشكل فيما يختص بالطبقة العاملة احد الوسائل لتخفيض الاجر الحقيقي الذي تتلقاه مقابل قوة عملها .

وتهدف السلطة الحاكمة عملها هذا الرامي الى اعلى استغلال راسمالي للطبقات الكادحة فبرر الارتفاع المحلي الاسعار باثر ارتفاعها في السوق العالمية ، وتزعم انها تسعى دائما لتخفيف اثر هذا الارتفاع في الداخل ، ومما يوضح بجلاء كذب دعاوى السلطة الحاكمة (دون ان ننكر باثير ارتفاع الاسعار العالمي على مستوى الاسعار المحلي) ان اسعار السلع المحلية (الضرورية للطبقات الشعبية) تتجه للارتفاع المستمر وبمعدلات عالية ، وكذلك اسعار مستلزمات الانتاج للفلاحين والبورجوازية الصغيرة في حين ان اسعار المحاصيل النقدية (القطن ، البصل ، القصب ، الارز .. الخ) تتجه للانخفاض المستمر حيث تقوم راسمالية الدولة بشراء هذه المنتجات والمحاصيل من الفلاحين ، ثم تعيد بيعها سواء في السوق المحلي او العالمي باسعار مرتفعة لا تتناسب باي صورة مع اسعار الشراء ، وعلى سبيل المثال فان انتاج كيلو السكر يتكلف ٣٦ مليما فقط في حين ان اسعار البيع في السوق المحلي ٢٥ قرشا وهذه هي اسعار السوق البيضاء .

ولقد شهدت السنوات العشر الاخيرة موجات متتالية من ارتفاع الاسعار وجموحها، خاصة فيما يتعلق بالسلع التموينية والسلع الضرورية ، فضلا عن اختفاء العديد من هذه السلع من الاسواق، وظهورها في السوق السوداء ، حيث يستطيع ان يحصل عليها ذوي الدخول المرتفعة ومن يستطيع ان يدفع اكثر من ذوي الوساطات لدى العاملين بالمجمعات الاستهلاكية . وقد توالت طيلة السنوات العشر الاخيرة موجات الارتفاع الجنوني في نفقات المعيشة ونفاقم المشاكل التموينية وازدياد الطوابير امام المجمعات الاستهلاكية ، واضفاء صيغة شبه شرعية بحكم الواقع والضرورة على المعاملات والمضاربات التي تتم في السوق السوداء وعجز الطبقات الشعبية عن الحصول على احتياجاتها الضرورية من مأكل وملبس، بينما يرفد اصحاب الدخول المرتفعة بمعروضات شارع الشوارعي* وغيرها من السلع المسوردة التي تباع بالعملة المحلية او بالعملات الحرة .

ورغم ان وزير التموين ، تحت ضغط السخط الشعبي ، اعلن امام مجلس الشعب في ٧٢/٤/٣٠ ما سماه بحرص الحكومة على توفير السلع التموينية بالاسعار المحددة ، ومكافحة السوق السوداء ، وتثبيت الاسعار للسلع الضرورية (ان لم يكن تخفيضها !) الا ان شيئا من هذا لم يحدث ، بل ازدادت حدة المشكلة، لتحمل الطبقات الكادحة الاعباء المزايدة من اجل مجرد المحافظة على المستوى المنخفض لمعيشتها . ثم اثيرت المشكلة من جديد في بداية عام ١٩٧٣ وتبادلتها الاصوات في مجلس الشعب والمسؤولين في السلطة الحاكمة وفي صحافتها ، وكشفت هذه المناقشات عن مدى الفساد والتفسخ الذي يحكم مختلف قطاعات التموين وتوزيع السلع التموينية(٢) .

وتحاول دعاوى السلطة الحاكمة ان تضع فساد هذه الاجهزة سببا وراء المشكلة ، وفي الحقيقة ان هذا الفساد يفاقم من المشكلة ، ولكن المشكلة نفسها وما يرافقها من فساد الاجهزة الحكومية ، ما هي الا نتائج لازمات النظام الراسمالي في بلادنا ، وعدم تناول الطبقة الحاكمة في اي من الاحوال عن الحصول على اعلى الارباح الممكنة . ولقد تشكلت لجنة وزارية لدراسة تكاليف المعيشة(٣) وقدمت هذه اللجنة التي راسها رئيس الوزراء ، بقرارات وتوصيات عدة ، مصورة اياها باعتبارها المخرج من المشكلة في حين انها لا تخرج في مضمونها عما اعتاد الشعب ان ينظره من مئات اللجان التي شكلت لامتصاص الغضب والسخط الشعبي في الاساس المولد عن المشكلة ، دون ان تعرض بالطبع لجوانبها الحقيقية ، فحل المشكلة يعني تخفيض ارباح الحلف الراسمالي المسيطر بقيادة راسمالية الدولة . وبالتالي فقد اضيفت قرارات وتوصيات هذه اللجنة الى الاف القرارات والتوصيات التي لم تنفذ ، على الرغم من هشاشة نائر مثل هذه القرارات والتوصيات على ارباح الطبقة الراسمالية السائدة في حالة تحقيقها .

وطبقا للبيانات الرسمية التي ينشرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء(٤) ، فقد ارتفعت اسعار البيع للمستهلكين بصفة عامة في شهر مارس ١٩٧٣ بحوالي ٢٤٪ في المدينة وبحوالي ٢٣٪ في الريف المصري، وذلك بالمقارنة مع اسعار ٦٧/٦٦ ، علما بان اسعار هذه السنة التي يقاس عليها كانت هي ايضا مرتفعة جدا عما سبق .

فبالنسبة للاسعار في المدينة ارتفعت اسعار مجموعة الطعام والشراب (وفقا لسنة الاساس السابقة) بحوالي ٢٤٪ ، فزادت اسعار اللحوم والبيض والاسماك٥٥٪ والخضر ١٤٢٪ والفاكهة ٤٢٪ ومنتجات الالبان حوالي ٣٢٪ والبقول الجافة بحوالي ١١٪ والمواصلات اكثر من ٢١٪ .

اما في الريف فالامر اكثر سوءا اذ ارتفعت اسعار البيع للمستهلك بحوالي ٤١٪ في مجموعة الطعام والشراب نتيجة لارتفاع اسعار مختلف مواد هذه المجموعة بدرجة كبيرة بلغت ١٥٤٪ في الخضر ، و ٧٥٪ في اللحوم والبيض والاسماك ، و ٢٥٪ في الحبوب والنشويات ، و ٣٨٪ في منتجات الالبان والفواكه ، كما ارتفعت اسعار المنسوجات والاقمشة في الريف بحوالي ٢٥٪ وكذا المواصلات بنفس النسبة . واذا كانت هذه الارقام توضح مدى الاستغلال الذي تتعرض له الطبقات الكادحة في الريف والمدن بسبب ارتفاع الاسعار ، الا انها لا تستطيع ان توضح مدى تفاقم هذا الاستغلال لانها كما سبق ان وضحنا تقارن الاسعار في مارس ١٩٧٣ بمثلها في ٦٧/٦٦ اي في فترة قصيرة نسبيا لا تظهر مدى الارتفاع الحقيقي في الاسعار .

وكانت حرب اوكتوبر ١٩٧٣ مناسبة جديدة لالقاء المزيد من الاعباء على الطبقات الكادحة فوق ما تتحمله من سنين طويلة . لقد اصدرت الطبقة الحاكمة عددا كبيرا من القوانين والقرارات لاقتطاع اجزاء اضافية من الدخول المحدودة لهذه الطبقات ، لتكون النتيجة تحملها للقسم الرئيسي من نفقات الحرب. ان نظرة سريعة على قوائم السلع(٥) التي ارتفعت اسعارها رسميا او وضعت القيود على توزيعها بعد اوكتوبر ١٩٧٣ لتوضح الى اي مدى تدفع السلطة بالجماهير الشعبية الى مستويات ادنى فادنى للمعيشة . فقد وضعت الحكومة قيودا على توزيع الارز على الجماهير ، ورفعت في نفس الوقت اسعار المكرونة والدقيق وانقصت وزن رغيف الخبز وهذه كلها هي البدائل الطبيعية للارز . كل ذلك وشون* بنود التسليف بالمحافظات تمتلىء بالارز (للدرجة التي لم يستطع معها بعض المسؤولين عن هذه الشون اخفاء دهشتهم من هذه القيود خاصة وان لديهم كميات تزيد عن مثيلاتها في الاعوام السابقة) . ان الطبقة الحاكمة تقوم بتصدير كميات من الارز لتغطي بقيمتها نفقات استيراد احتياجاتها الاستهلاكية ومن السلع الوسيطة اللازمة لصناعاتها التي تخدم استهلاك ذوي الدخول المرتفعة (الثلاجات ـ السيارات ـ الاجهزة الكهربائية .. الخ) بعد ان اخذت تتفاضل الواردات من الالات والمصانع عاما بعد عام فضلا عن قيامها كنتيجة لهذه القيود بالدور القديم للتجار والمضاربين .

(*) مواسم التخزين

ورغم ان الشاي هو المشروب الوحيد لاهل الريف المصري الذين يمثلون اكثر من نصف السكان وكذا لكل الطبقات الشعبية في المدن، نجد الطبقة الحاكمة تقوم برفع اسعار السكر والشاي (بنسبة ٦٧٪ لاول و ١٠٪ للثاني في بعض الاصناف) . ولم تكتف بذلك بل وضعت قواعد لتوزيعها بارغام الجماهير على الوقوف لساعات طويلة ما بين مكاتب التموين والصحة والسجل المدني والاتحاد الاشتراكي والمجمعات الاستهلاكية او محلات البقالة ، كل ذلك للحصول على المقررات من الشاي والسكر والصابون ، يحدث ذلك والكل يعلم ان السكر يتم تصنيعه في مصر وبكميات كبيرة وان الشاي يستورد من الهند وسيلان طبقا للاتفاقات المعقودة معهما وليس بالعملات الصعبة . يحدث هذا في الوقت الذي تزداد فيه الواردات من امريكا وغرب اوروبا من سلع استهلاك الطبقة الحاكمة واصحاب الدخول العليا ، سلع لا تكاد الجماهير تعرف اسمها او الغرض الذي تستعمل من اجله .

كما ترتفع اسعار مواقد الكيروسين واجزائها (مثل الفوتيه والكباس) وسلك الالومنيوم الذي يستخدم في تنظيف الاواني ومصابيح الكهرباء والبطاريات الجافة وكثير من انواع السجائر واللبن البسترة واجهزة الراديو والشعبية وماكينات الخياطة والمياه الغازية .

وفي الوقت الذي تقوم فيه الحكومة بتصدير كميات كبيرة من الخرق والاسمال البالية ، وهي المواد الخام لصناعة بعض انواع الورق ، فانها تقرر رفع اسعار الكراسات وكشاكيل(**) المدارس والتي يصعب الحصول عليها في نفس الوقت ، ليصبح التعليم في مصر بلا نقطة واحدة تخلو من مشاكل ، ورغم ذلك فالتعليم ما زال مجانيا !! كالماء والهواء !؟

كذلك رفعت الطبقة الحاكمة اسعار مختلف انواع الدراجات التي قد تستخدمها الجماهير في وقت تتصاعد فيه حدة ازمة المواصلات ، لتصبح هذه الازمة احدى الظواهر السياحية في القاهرة ، وفي سياق تضليل الجماهير الشعبية لم يوافق مجلس الوزراء على رفع تعريفة ركوب الاوتوبيسات الداخلية في الوقت الذي كانت فيه الاجراءات العملية التي اتخذت بعد ذلك بمثابة اخراج لسان الطبقة الحاكمة للجماهير ، فقد تم استبدال عدد كبير من الاوتوبيسات العادية بعدد اقل من الاوتوبيسات الفاخرة ذات التعريفة الموحدة وبالتالي ازدادت حدة ازمة المواصلات (تعريفة الاوتوبيسات الموحدة اكثر من ضعف تعريفة الاوتوبيسات العادية) .

اما رغيف الخبز فان « فاسانه » تزداد ابعادا يوما بعد يوم ، ورغم ان الحكومة دائمة الفخر بدعمها لرغيف الخبز والمحافظة على سعره المنخفض ، الا ان المشكلة في الواقع هي اكثر من مجرد الفخر فالوزن الفعلي للرغيف في انخفاض مستمر ، ونوعيته تزداد سوءا على سوء ، ولا يقتصر ذلك على مخابز القطاع الخاص ، فمخابز المؤسسة الحكومية تساهم في استغلال الجماهير الشعبية حيث بلغ متوسط العجز في وزن الرغيف ١٣ جراما من ١٤٠ جرام كوزن رسمي ، ثم يرتفع العجز عن هذا المتوسط الى حوالي ٢٠ جرام(٦) . ثم جاء ٦ اوكتوبر فغررت الحكومة انقاص وزن الرغيف الى ١٢٥ جراما بدلا من ١٤٠ جراما (وذلك في القاهرة وبنسب مختلفة في المحافظات) ، كما قررت ايضا زيادة نسبة استخراج الدقيق (اي زيادة نسبة الردة والشوائب الاخرى داخل الدقيق)

ولا تقف مسالة ارتفاع الاسعار عند حد القرار او القانون فحتى نجد سلعا اخرى ارتفعت اسعارها « ديدا » امام سمع وبصر السلطة، فاللحوم والدواجن والبيض والجبن بانواعه والاسماك ارتفعت اسعارها بشدة ، وكذلك الصابون بانواعه والكبريت والزيت والمسلى الصناعي اصبحت سلعا نادرة في الاسواق . وكذلك الملابس والمنسوجات التي ترتفع اسعارها رسميا ثم ترتفع مرة اخرى فوق الزيادة الجبرية ، كما اصبح شراء حذاء جديد مسالة تستلزم اجراء العديد من الحسابات والموازنات للكثيرين من جماهير شعبنا .

(**) الدفاتر المدرسية .

الانقلاب الرجعي الاخير في اليمن الشمالي:
محاصرة ثورة عمان والضغط على النظام التقدمي في اليمن الديمقراطي..

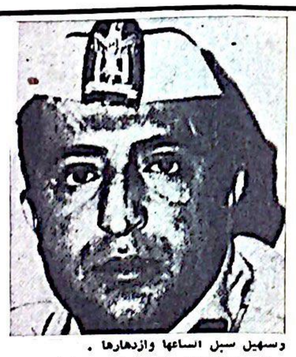

ربما يكون الانقلاب الاخير في اليمن الشمالي من اكثر الامور توقعا بعد فترة المراوحة التي فرضتها سلطة الايرياني ، وما كان يسميه البعض محاولة ((التوفيق)) وضبط ميزان القوى السياسية الغاعلة هناك ..

وقد كان واضحا ان المرحلة الحالية التي تمر بها الامة العربية ، مرحلة المواجهة بين القوى الرجعية في الساحة العربية وقوى حركة التحرر الوطني والدور ((القيادي)) الذي تحاول فرضه القوى الرجعية على صعيد ربط المنطقة اقتصاديا وسياسيا بعجلة الامبريالية العالمية مستثمرة من اجل ذلك ((انتصارات)) حرب تشرين و ((انتصارات)) الاخرى على جبهة ((تحييد)) امريكا وربما ((كسبها)) نهائيا الى جانب العرب !!

ان هذه المرحلة لم تعد تسمح باي شكل من اشكال المعايشة والوفاق بين القوى الرجعية والتقدمية ضمن سلطة واحدة كالتي كان يحاول ان يفرضها الايرياني دون ان تحسم لصالح هذه القوة او تلك ..

والرجعية السعودية بالذات وهي تمارس دورها القيادي ، العربي والخليجي لا يمكن الا ان تفكر باستمرار، بتعزيز ثقة الامبريالية بقدرتها على الفعل في المنطقة .

ولن تكفي امريكا بما قدمته لها الرجعية السعودية من عودة الى المنطقة العربية ومحاولة تجميل وجهها القبيح لدى الجماهير العربية .. ان الامبريالية تطمح الى جعل المنطقة العربية وعلى الاخص منابع البترول فيها ((ضيعة)) امريكية ممنوعة على ((الافكار الهدامة)) والممارسات الثورية ، ومن اجل اثبات جدارتها عملت السعودية باستمرار على التخلص من كل ((بؤر التوتر)) في منطقة الخليج والسيطرة نهائيا عليها كزعيمة لا تنازع ..

ان الانقلاب الاخير في اليمن الشمالي هو خطوة جديدة اخرى على طريق تحقيق اهداف الرجعية السعودية من اجل محاصرة لورة اليمن الديمقراطي ولتعزيز مواقع الرجعية لصالح بقاء مصالح الامبريالية الامريكية وسهيل سبل اساعها وازدهارها .

فمن جهة تشكل السلطة الجديدة في صنعاء برموزها المعروفة بعدائها المطلق للنظام التقدمي في اليمن الجنوبي ومعارضتها اية صيغة من صيغ الوحدة معه والاصرار على محاربته ومحاصرته بكل الطرق وعسكريا بشكل خاص .. تشكل خطوة اولى نحو محاولة الضغط على اليمن الديمقراطي من اجل الحد من ((اندفاعته)) الثورية نحو تحقيق المزيد من المنجزات لشعب اليمن الديمقراطي المقلقة للرؤوس الرجعية في الجزيرة العربية ، وكذلك في محاولة للحد من دعمه المبدئي لثورة عمان ، ولكن الخطوة التالية بلا شك ستكون مواجهة حقيقية لن تستطيع القوى الرجعية عند ذاك ان تخفي حقيقة حقدها على الممارسات التقدمية للنظام القائم في اليمن الديمقراطي .

لكن الدرس الذي يجب ان نستخلصه من الانقلاب الاخير في اليمن الشمالي هو بلا شك ما يجب ان تستخلصه معنا القوى الوطنية والتنظيمات المتواجدة في صنعاء وهو ضرورة بناء وحدتها المتينة الواعية للظروف المرحلة التي تمر بها قوى الثورة العالمية وطبيعة المواجهة بينها وبين قوى الرجعية المستسلمة والتي لم تعد تستطيع اخفاء ارتباطها العضوي بالامبريالية الامريكية عدوة شعبنا وتطلعاته نحو التحرر والحرية والوحدة .

ان على القوى الوطنية في اليمن الشمالي ان تدرك انها كجزء من قوى الثورة العربية اولا وكجزء من قوى الثورة في الخليج العربي ثانيا مستهدفة بشكل لا يمكن التحايل عليه باية صيغة وعليها ان تجد مخرجها في الوعي العلمي والرؤية المشتركة لسبل النضال التي تفرضها هذه المرحلة الدقيقة والحاسمة من تاريخ امتنا ..

وبقدر ما اثبت الانقلاب الرجعي في صنعاء خطا الممارسات التي كان يحاول بها الايرياني ضبط « توازن » القوى الرجعية والقوى الوطنية ، رغم ايماننا بان تلك الممارسات لم تات عفوا بل كان مخططا لها ان تصل بالاوضاع الى نقطة الحسم لصالح القوى الرجعية ولصالح هيمنة الرجعية السعودية على الامور في اليمن الشمالي ، فقد اثبت الانقلاب بنفس القدر ضرورة مراجعة القوى والتنظيمات الوطنية لتجربتها السابقة والاستفادة من تجربة المرحلة الماضية والانطلاق من جديد للتصدي للمرحلة الحالية والمقبلة من ارضية مشتركة ورؤية واضحة تضع في الحساب الى جانب استمرار النضال من اجل انتصار قوى الثورة في اليمن الشمالي، المهمات الملقاة على عاتق هذه القوى على صعيد الجزيرة والخليج العربي كفصيل وطني ، احدى اهم واجباته الحفاظ على ثورة ظفار ودعم النظام التقدمي في اليمن الديمقراطي .

حل المشاكل الناجمة عن طبيعتها هي وعن ازمات اقتصادها الراسمالي على حساب الجماهير الشعبية . ان الطبقة الحاكمة لن تعمل من تلقاء نفسها على تخفيض الاسعار او حتى تثبيتها عند مستواها الحالي بل وستصبح اي زيادة في الاجور بلا اي قيمة حقيقية مع استمرار الاتجاه الصعودي للاسعار (اللهم الا قيمة استخدامها في ذر الرماد في العيون لتضليل وتصريف الغضب الشعبي)

وتصبح المهمة الملقاة على عاتق الجماهير الكادحة نفسها هي تجاوز حدود المطالبة الخجولة برفع الاجور وتخفيض الاسعار ، فلقد تجاوزت الطبقة الحاكمة كل الحدود في ممارسة الاستغلال الطبقي وتصبح المهمة هي خوض المعارك الطبقية والاقتصادية والسياسية ، مستهدفة انتزاع حقوقها الديمقراطية ومن ثم تستطيع محاصرة الطابع الطفيلي للطبقة الحاكمة وتكبيدها الخسائر المتتالية والتي تشكل في نفس الوقت الشروط الاكثر مناسبة للقضاء التام على الاستغلال الراسمالي .

دروس ونتائج

لقد اوضحنا في البداية ان القانون الاساسي الذي يحكم حركة الاقتصاد الراسمالي المصري هو قانون اقصى ربح ممكن .. عن طريق اقصى استغلال ممكن (مباشر وغير مباشر لقوة العمل) .. واوضحنا ان الاتجاه الصعودي للاسعار (وخاصة اسعار السلع الضرورية لقوت الشعب) يشكل احد الاساليب لنهب واقتطاع اعلى ربح من كافة الطبقات الكادحة ، واحد اساليب تخفيض الاجور الحقيقية . ان استنزاف عرق ودماء الجماهير الشعبية برفع اسعار السلع والخدمات الضرورية ليس نتيجة زيادة في تكاليف انتاجها بقدر ما هو نتيجة الطبيعة تكاليف انتاجها بقدر ما هو نتيجة لطبيعة الطبقة الحاكمة الطفيلية على العملية الانتاجية ونتيجة لطبيعة النظام الاقتصادي الراسمالي ذاته والقوانين التي تحكم حركته ، اذ تذهب هذه الزيادات الى الخزانة العامة في صورة ضرائب ورسوم سلعية وفروق اسعار، حيث تكون حصيلة كل ذلك مئات الملايين من الجنيهات تمول عن طريقها الطبقة الحاكمة العجز المستمر بين ايراداتها ونفقاتها ، وهذه الاخيرة تزداد بشكل سرطاني (بسبب الانفاق الاستهلاكي وغير الانتاجي الذي يتضخم عاما بعد عام) فتحمل الطبقات الكادحة نتائج اسراف وتضخم الاجهزة البيروقراطية ، في حين يرفض مجلس الشعب مشروعا بقانون يفرض ضريبة على الدخل المولد في قطاع الزراعة ، في حين تشكل الضرائب المتحصلة في هذا القطاع ٣٪ فقط من اجمالي الناتج الزراعي ، وفي الوقت الذي تصل فيه الضرائب غير المحصلة والمستحقة الدفع على شركات القطاع الخاص الى عشرات الملايين من الجنيهات . وفي ميزانية ١٩٧٤ تصل النسبة المقدرة للضرائب والرسوم السلعية وفروق الاسعار ٥٦٪ من جملة الايرادات السيادية بزيادة قدرها ٧٠ مليون جنيه عن العام السابق ، وفي الوقت نفسه تبلغ حصيلة الضرائب والرسوم الغمارية ـ المحلية والمركزية ـ ٣٥ مليونا من الجنيهات بنسبة ٤٤٪ من اجمالي الايرادات السيادية (كانت ٤٠ مليونا في ميزانية العام الماضي) .

هكذا تسعى الطبقة الحاكمة الى حساب الجماهير الشعبية . ان الطبقة الحاكمة لن تعمل من تلقاء نفسها على تخفيض الاسعار او حتى تثبيتها عند مستواها الحالي بل وستصبح اي زيادة في الاجور بلا اي قيمة حقيقية مع استمرار الاتجاه الصعودي للاسعار (اللهم الا قيمة استخدامها في ذر الرماد في العيون لتضليل وتصريف الغضب الشعبي)

وتصبح المهمة الملقاة على عاتق الجماهير الكادحة نفسها هي تجاوز حدود المطالبة الخجولة برفع الاجور وتخفيض الاسعار ، فلقد تجاوزت الطبقة الحاكمة كل الحدود في ممارسة الاستغلال الطبقي وتصبح المهمة هي خوض المعارك الطبقية والاقتصادية والسياسية ، مستهدفة انتزاع حقوقها الديمقراطية ومن ثم تستطيع محاصرة الطابع الطفيلي للطبقة الحاكمة وتكبيدها الخسائر المتتالية والتي تشكل في نفس الوقت الشروط الاكثر مناسبة للقضاء التام على الاستغلال الراسمالي .

المراجع :

(١) الجريدة الرسمية « قسم مجلس الشعب » مضبطة المجلس في جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠ .

(٢) الجريدة الرسمية « قسم مجلس الشعب » مضبطة المجلس في جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٣ ، ١٩٧٣/٢/١٢ وكذلك الصحف اليومية في هذه الفترة .

(٣) جريدة الاهرام ١٩٧٣/٣/١٨ .

(٤) النشرة الشهرية للارقام القياسية لاسعار المستهلكين ، مارس ١٩٧٣ .

(٥) نص قرارات رفع الاسعار وتقييد توزيع بعض السلع صدرت بعد ١٦ اكتوبر ١٩٧٣ .

(٦) اجابة مجلس الشعب في بداية ١٩٧٣